

# أصحاب المعاشات يطالبون بحد أدنى يواجه الغلاء □□ والنقابة ترفض وعود الحكومة غير القابلة للتنفيذ



الاثنين 23 مارس 2026 08:40 م

عاد ملف المعاشات إلى الواجهة مع مطالبة إبراهيم أبو العطا، الأمين العام للنقابة العامة لأصحاب المعاشات، بإقرار حد أدنى للمعاشات يضمن حياة كريمة لأصحابها، بالتوازي مع زيادات تدريجية ومدروسة لا تترك أصحاب المعاشات فريسة للغلاء، ولا تمنح الحكومة ذريعة جديدة للهروب من مسؤوليتها □  
تصريحات أبو العطا لم تطرح مطلبًا جديدًا فقط، بل وضعت يدها على جوهر الأزمة: معاشات لا تكفي، وأسعار تتصاعد، وحكومة تتحدث كثيرًا عن الإصلاح بينما يبقى أصحاب المعاشات في مقدمة المتضررين من تآكل الدخل □

## حد أدنى للمعاشات □□ مطلب اجتماعي لا يحتمل التأجيل

أبو العطا قال بوضوح إن تحديد حد أدنى للمعاشات لم يعد ترفًا سياسيًا ولا مطلبًا دعائيًا، بل خطوة أساسية لتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة □  
هذه الصياغة تعكس واقعًا يعيشه أصحاب المعاشات يوميًا، حيث تتحول النفقات الأساسية من طعام ودواء وفواتير إلى عبء دائم على شريحة خرجت من سوق العمل لكنها لم تخرج من دائرة الاستنزاف الاقتصادي □

النقابة ربطت هذا المطلب مباشرة بتدهور الأوضاع المعيشية □ أبو العطا أشار إلى أن أصحاب المعاشات يواجهون صعوبات اقتصادية يومية، ما يفرض تدخلًا حكوميًا يضمن دخلًا مناسبًا يساعدهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية □  
الرسالة هنا حادة وواضحة □ لا يمكن الحديث عن حماية اجتماعية بينما يبقى ملايين أصحاب المعاشات تحت ضغط دخل عاجز عن ملاحقة أبسط متطلبات الحياة □

وفي هذا السياق، لم يطرح أبو العطا حدًا أدنى للمعاشات باعتباره إجراءً منفصلًا أو قرارًا إسعافيًا مؤقتًا، بل كجزء من خطة إصلاح شاملة □  
هذا التفصيل مهم □ لأن الأزمة لم تعد في قيمة الزيادة وحدها، بل في غياب رؤية مستقرة وعادلة تعيد تنظيم المنظومة على أسس تضمن الحد الأدنى من الكرامة للمستفيدين، بدل تركهم رهائن لقرارات موسمية محدودة الأثر □

## زيادات تدريجية بدل القرارات المرتجلة

في الوقت نفسه، حذر أبو العطا من الزيادات غير المدروسة أو القرارات التي تصدر دفعة واحدة من دون حساب أثرها على توازنات الموازنة □ طرحه هنا لا يدافع عن الحكومة، بل يسحب منها ذريعة جاهزة □  
فهو يطالب بزيادة المعاشات، لكن عبر تطبيق مرحلي يضمن تحسين أوضاع أصحاب المعاشات من دون تحميل الموازنة أعباء ضخمة تستخدم لاحقًا ذريعة لتعليق الزيادات أو الالتفاف عليها □

هذا الموقف يعكس محاولة للضغط من داخل منطوق عملي □ أبو العطا قال إن التطبيق التدريجي يتيح تحسين أوضاع أصحاب المعاشات دون الإضرار بالاستدامة المالية على المدى الطويل □  
المعنى المباشر أن الحكومة لم تعد تملك رفاهية تجاهل الأزمة، لكنها أيضًا مطالبة بالتعامل معها وفق خطة واضحة، لا عبر مسكنات مؤقتة أو وعود موسمية تتبخر مع كل موجة غلاء جديدة □

وفي النقطة نفسها، رفض أبو العطا دعوات مساواة المعاشات بالأجور، معتبرًا أن هذا الطرح غير منطقي وصعب التطبيق □ التبرير الذي قدمه أن الأجور ترتبط بالإنتاج والعمل الحالي، بينما تمثل المعاشات استحقاقات عن فترات سابقة من العمل □

هذا الموقف لا ينتقص من حق أصحاب المعاشات، بل يحاول سحب النقاش من الشعارات غير القابلة للتنفيذ إلى أرضية يمكن البناء عليها سياسياً وتشريعياً ومالياً

اللافت أن هذا الرفض لم يأتي من باب تخفيض سقف المطالب، بل من باب ضبطها  
أبو العطا أراد أن يقول إن رفع الشعارات القصوى من دون حساب آليات التنفيذ لا يخدم أصحاب المعاشات، بل يمنح السلطة فرصة للهروب وإسقاط المطالب كلها بحجة أنها غير واقعية  
لذلك بدا حديثه عن الزيادات التدريجية وحد أدنى مناسب أقرب إلى صياغة ملف قابل للضغط العام، لا مجرد مطالبة خطابية

### دعوة إلى الصراحة بدل بيع الأوهام

أكثر ما ميز تصريحات أبو العطا أنه طالب بالصراحة والشفافية، ورفض تقديم وعود غير قابلة للتنفيذ فقط لإرضاء أصحاب المعاشات  
هذا الكلام يحمل إدانة واضحة للنهج الحكومي المعتاد في إدارة الملفات الاجتماعية الحساسة لأن الأزمة ليست فقط في ضعف المعاشات، بل في تحويلها إلى ملف للاستهلاك السياسي، تُطلق فيه الوعود ثم تظل الأوضاع على حالها أو تتدهور أكثر مع كل ارتفاع جديد في الأسعار

الأمين العام للنقابة شدد على أن المطلوب هو حلول عملية يمكن تنفيذها بالفعل، لا كلمات ترضي الناس مؤقتاً ثم تتركهم في مواجهة الواقع نفسه  
هذا الموقف يكتسب وزنه من كونه صادراً عن ممثل لشريحة متضررة بشكل مباشر، لكنه لا يتحدث بلغة المزايدة هو يطالب بما يمكن فرضه وتحقيقه، لا بما يصلح فقط للعناوين أو للمواقف الشعبية

وفي الإطار نفسه، دعا أبو العطا إلى الواقعية في المطالب، مع وضع إمكانيات الدولة في الاعتبار من أجل الوصول إلى نتائج حقيقية  
هذه الصياغة قد تبدو هادئة، لكنها في جوهرها اتهام صريح لسياسات لا تعترف بأولوية الإنفاق الاجتماعي إلا تحت الضغط فحين تضطر النقابة إلى التذكير بضرورة حد أدنى يضمن حياة كريمة، فهذا يعني أن الحد الأدنى نفسه صار غائباً أو مهددًا

كما لفت إلى أن منظومة المعاشات تواجه تحديات متراكمة، منها زيادة أعداد المستفيدين، وارتفاع متوسط الأعمار، والضغط الاقتصادي العالمية لكنه لم يستخدم هذه التحديات كذريعة للتراجع، بل كحجة لإقرار حلول متوازنة ضمن رؤية شاملة تأخذ كل العوامل في الاعتبار  
الرسالة الأخيرة في كلامه بدت الأوضح: إصلاح ملف المعاشات لا يحتمل التأجيل، لكنه يحتاج خطة طويلة الأجل تضمن استدامة الموارد وعدالة التوزيع في الوقت نفسه

وفي المحصلة، وضع أبو العطا معادلة مباشرة لا تحتمل الالتفاف تحسين أوضاع أصحاب المعاشات هدف أساسي لكن تحقيقه لا يكون ببيع الأوهام، ولا بقرارات مرتجلة، ولا بإبقاء الملايين تحت خط الكفاية الطريق الذي طرحه يبدأ بحد أدنى عادل، ويمر بزيادات تدريجية حقيقية، وينتهي بمراجعة القوانين الحالية بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية ما عدا ذلك يبقى مجرد إدارة للأزمة، لا حلاً لها